أتباع الحركة لا ينوون التنازل عن مراكز القوة في المجالات الأمنية والمالية.. واسرائيل تفكر بتحويل معبري ايريز وكارني الى معابر دولية

حماس تتبنى النهج المرحلي وتسعى الى فترة هدوء طويلة لترسيخ مواقعها والحصول على الشرعية المطلوبة لاقامة دولة في حدود حزيران

■ «أنتم في حالة هستيريا»، قال الشخص الجالس أمامي كلمة هستيريا بمتعة. زينة الغرفة في سجن هداريم والملابس التي يرتديها هذا السجين لا تخفض من ثقته بنفسه. «الأحاديث عندكم عن مقاطعة السلطة، هي أحاديث لموسم الانتخابات. نحن لا نأخذها على محمل الجد، وبعد الانتخابات عندما سيرون عندكم أن هناك هدوءا ـ الهدوء سيتواصل لأن الهدنة هي مصلحة فلسطينية ـ سيجرون المفاوضات مع حماس حينئذ». احدى عشرة سنة في السجن فعلت فعلها به. المتحدث هو سجين مؤبد من نابلس وأحد أفراد قيادة حماس العسكرية. حديثه تم بالعبرية الواضحة والدقيقة. «أنتم تتحدثون عن قطيعة مع السلطة؟ فلتكن اذا فترة جمود الى أن تتزحزح الامور. الجمود هو مرحلة ضرورية بل وهامة. أنتم بحاجة لذلك مثلنا. ذلك لأننا نعرف أن مواقفكم تجاه حماس ومواقفنا تجاهكم لن تتغير دفعة واحدة. أنتم في حالة صدمة الآن. ولكن بعد فترة خالية من الارهاب ستدركون أنتم ايضا ما الذي حدث».

عذوبة اللسان هذه ليست صدفة. في الايام الأخيرة علمت الجهات الأمنية الاسرائيلية أن حماس تنوي زيادة ساعات البث باللغة العبرية في المحطات التابعة لها، وفي محطة التلفزة التي أقامتها مؤخرا، وكذلك في سلطة الاذاعة والتلفزيون الفلسطينيين التي ستنتقل الى أيديها. آلة الدعاية الناطقة بالعبرية هذه ترمي الى الالتفاف على القيادة الاسرائيلية والوصول الى الجمهور لإفهامه أن الجني الحمساوي ليس فظيعا الى الحد الذي يتصورونه. بصورة غير مباشرة تعتبر هذه محاولة لاقناع القيادة الاسرائيلية بتخفيض الضغوط.

حماس ترمي الى كسب الوقت، هدفها المركزي في المرحلة الحالية ليس المجابهة مع اسرائيل. على رأس سلم أولوياتها يأتي ترسيخ مكانتها كحزب حاكم واقامة حكومة مستقرة وناجعة. لهذا الغرض، ستدخل الى كل اجهزة السلطة بصورة تدريجية مسيطرة على المواقع المركزية حتى آخر موظف مسؤول من اجل تنظيف الصفوف من الأعداء الداخليين. من لا «يعتنق الديانة» ولا يحمل بطاقة العضوية الخضراء ـ ملزم باخلاء موقعه لأحد أتباع الحركة. «حماس تريد اقامة حكومة، واسرائيل ملزمة بتوفير الهدوء»، يقول سجين آخر كان قد انتخب قبل اشهر قلائل لمنصب بارز في قيادة سجناء حماس. كم هي الفترة التي ستستغرقها حماس لتوطيد مواقعها؟ سألت. «سنة»، رد علي السجين. السجناء الآخرون يقدرون أنه سيكون من الممكن الاكتفاء بعدة اشهر ومن ثم ستبدأ المطالبة باخلاء المدن والانسحاب منها. في اسرائيل ايضا يقدرون أن الأمر سيستغرق أكثر من سنة، إلا أنهم يخشون من أن يكون ذلك مصيدة عسل.

خلال فترة توطيد حماس لمواقعها ستحاول صد العراقيل من الداخل والخارج. في الداخل ـ قد يقوم أتباع فتح بعرقلة دخول الحركة للحكم، وقد تسعى أطراف متشددة الى جر المنطقة للعنف بواسطة العمليات داخل اسرائيل. أما في الخارج ـ فالضغط والعزلة الدولية قد يسلبان من حماس المساعدات الاقتصادية والشرعية المطلوبة لادارة السلطة. أما بالنسبة لاسرائيل فقد تتحول الحياة في السلطة الى جحيم من خلال الخطوات العسكرية والادارية المتخذة.

يستعدون لفترة امتصاصية

«حماس تريد فترة هدوء. اذا واصلتم اعتقال أتباعنا والمهاجمة، فسيكون ذلك صعبا، ولكن حكومة حماس قادرة على التحمل»، يقول أحد قادة السجناء في السجن والذي كان قد عمل تحت قيادة «المهندس» يحيى عياش ومحكوم عليه بالسجن المؤبد (في 1995) مصطلح «الامتصاص»، أي التحمل، يتكرر عدة مرات خلال المحادثة. «الامتصاص» هو الاستراتيجية التي ستستخدمها حماس في مواجهة سياسة «الجدار الفولاذي» الاسرائيلي. اسرائيل ستقاطع وتتحرك في المناطق وتعتقل وتواصل اقامة الجدار. أما حماس فستعبر عن الاحتجاج وحتى بصورة صاخبة وصارخة ـ إلا انها ستتحمل. الى متى؟ ومتى ستكون نقطة الانكسار التي تلزم حماس بالعودة الى العنف؟ لا أحد يعرف. السجناء على قناعة أن اسرائيل ستبذل كل ما في وسعها لحشر حماس في الزاوية. قيادة حماس في السجن تتحدث مع أتباع الجهاد في محاولة منها لاقناعهم بأن المصلحة الوطنية الفلسطينية تستوجب الهدوء الآن.

هل ستتوقف العمليات ضد المستوطنات ايضا؟ الصمت يخيم على الغرفة. سجين في الثالثة والخمسين، رجل دين من الخليل وعضو في قيادة أسرى حماس السياسية رد بحذر. «حسب رأيي الشخصي هذا يشمل المستوطنات». في هذه النقطة فقدت عذوبة اللسان بعضا من مصداقيتها. هناك 1350 سجينا من حماس بين الستة آلاف سجين في السجون الاسرائيلية. 63 في المئة منهم مع «دم على الأيدي» من الفئة التي ترفض اسرائيل اطلاق سراحها. 230 سجينا مؤبد. 200 آخرين محكومون لعشر ـ عشرين سنة. 7 من 11 سجينا لحماس مع دم على الأيدي. السجناء موجودون ضمن هيكلية عسكرية وسياسية داخل السجن بحيث أن السجون الاسرائيلية تحتوي على منتخب بارز من القادة. 9 من بين الـ 14 عضوا منتخبا للبرلمان الفلسطيني من السجون هم من حماس. الدخول الى السجن لا يحول دون استمرار تأثير هذه القيادة الطبيعية على أنشطة التنظيم في المناطق، بدءا من العمليات الارهابية وانتهاء بالقرارات السياسية والشخصية. قيادة حماس تكرر منذ الانتخابات شعار الانسحاب الاسرائيلي الكامل الى حدود حزيران (يونيو) مقابل وقف اطلاق طويل للنار.

■ هل تعترفون بحدود 1967 ولا تعترفون باسرائيل؟

■ لماذا تزجون بقضية الاعتراف كل الوقت. هذه ليست مسألة ملحة، أنتم تريدون أن تعرفوا دائما ماذا ستكون النهاية ولا تنظرون الى الواقع كما هو اليوم. أنتم تريدون دائما القفز عن المراحل ونحن نتحدث عن المسير مرحلة تلو اخرى. الاعتراف، أو عدم الاعتراف، هذه ليست مسألة مبدئية، أما الهدوء فهو أمر مبدئي. هناك اجماع في المجتمع الفلسطيني باستثناء الجهاد، بامكانية العيش بسلام في حدود حزيران (يونيو). حماس تستمد أفكارها من الايديولوجيا الاسلامية. ما يوصل للسلام الحقيقي هو وجوب وقف اطلاق النار، الذي يعني وقف الدمار والقتل. على ذلك تقوم فكرة الهدنة كلها.

يفضلون انسحابا واحدا واضحا

وهذا ما يقلق اسرائيل بالضبط. حماس لا تتحدث عن نهاية الصراع، وليس صدفة أن ممثليها يتطرقون الى المراحل. قادة حماس لا يتأثرون بتهديدات اولمرت بصدد الانسحاب أحادي الجانب من الضفة. حسب رؤيتهم من الممكن اقامة دولة فلسطينية مستقلة فوق كل جزء يتم تحريره من اسرائيل على غرار استراتيجية م.ت.ف المرحلية في السابق. ومع ذلك كانت حماس تفضل قيام اسرائيل بخطوة انسحابية واحدة الى حدود واضحة. أي خطوط حزيران (يونيو) حسب رؤيتها بما في ذلك شرقي القدس. الحدود مؤقتة، ولكن ذلك قد يكون مرحلة انتقالية طويلة المدى. حماس تقترح وقف اطلاق نار لسنوات طويلة من اجل بلورة الرغبة في اسرائيل والعالم للقيام بهذه الخطوة. هي ترى ذلك كتنازل سخي ومفرط الذي ستبقى اسرائيل الرابح الأساسي منه.

في اطار مثل هذه التسوية تطرح حماس فكرة وضع قوات دولية على الحدود الفاصلة بين اسرائيل والفلسطينيين. ومع ذلك لا تتنازل حماس ولو بجزء صغير واحد عن اطلاق سراح كل السجناء وحق العودة الى داخل اسرائيل وعن التواصل بين غزة والضفة. الحل الدائم بالنسبة لحماس كان وما زال اقامة دولة فلسطينية اسلامية على كل اراضي فلسطين التاريخية. وهي لن تتنازل عن هذه المبادىء.

الادارة الامريكية غير مستعدة لسماع أي كلمة من حماس. ولكن البنية التحتية لالتقاط رسائلها قائمة في الولايات المتحدة. وهي ليست مراكز الابحاث فقط، كما تعتقد اسرائيل. يتبين أن للحركة ممثلا في واشنطن وهو شقيق موسى أبو مرزوق، رجل حماس الذي طُرد من امريكا الى دمشق. شقيقه ومحاموه يتسلمون الرسائل ويسلمونها، وكل من يريد في واشنطن معرفة ماذا يحدث في حماس يعرف العنوان. بعد الانتخابات في اسرائيل ستكتسي هذه الممثلية غير الرسمية بطابع أكثر وزنا وأهمية.

في الوقت الراهن تستعد حماس لتسلم الحكم. في المناطق وخارجها تعمل طواقم مختلفة من الخبراء وتُعد خططا في كل المجالات. الطواقم ستعرض اعمالها على الحكومة الجديدة القادمة. قادة الطواقم معروفون: الدكتور علي عرفات في مجال الاقتصاد، والبروفيسور عاطف عدوان على رأس الطاقم السياسي. أما رئيس الطاقم الأمني فقد أُحيط بالسرية حاليا. ولكن ليس سرا أن حماس لا تنوي التنازل عن كرسي وزير الداخلية وعن السيطرة على الاجهزة الأمنية الخاضعة له، ومن بينها الأمن الوقائي، هذا الجهاز الذي كان في مقدمة جبهة الصراعات الداخلية على مراكز القوى. في عدة وحدات من الأمن الوقائي بدأوا في الاسبوع الماضي بحرق المستندات والوثائق التي تحتوي على مواد كانت قد جُمعت حول أتباع حماس على ما يبدو.

اسرائيل تدرك التغيرات المتوقعة وتستعد لها. على سبيل المثال يستعدون لامكانية خضوع الأمن الوقائي في رفح تحت ادارة جديدة تابعة لحماس. هذا يعني أن جوانب التعاون التي تقوم عليها الرقابة الضعيفة اليوم في معبر رفح ستختفي تماما. الرد الاسرائيلي المزمع هو تحويل معبري ايريز وكارني الى معابر دولية. في الايام الأخيرة صدرت تعليمات للجهات المسؤولة عن هذه المعابر ـ سلطة المطارات ووزارة الدفاع والجمارك والضريبة ـ بالاستعداد لهذا التغيير الذي يعني: تعليق عبور البضائع من غزة واليها. اذا حدث ذلك فهذا يعني خلق ازمة انسانية تؤدي الى اثارة غضب العالم كله.

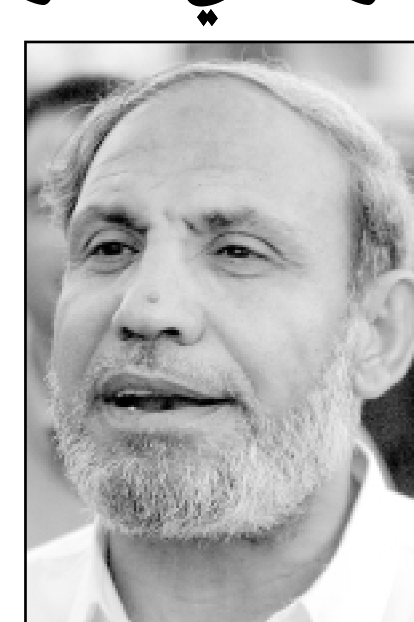
محمود الزهار

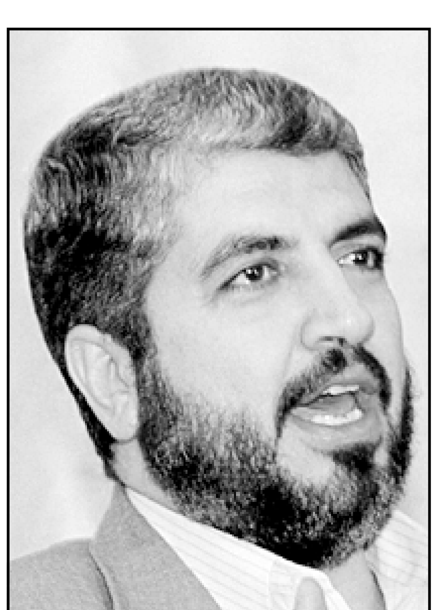
خالد مشعل

سجناء حماس ينظرون ببعض التسامح الى الجهود التي يبذلها أبو مازن لتركيز أكبر قدر من الصلاحيات الأمنية في يديه. أتباع حماس لا ينوون التنازل عن مراكز القوة في المجالات الأمنية والمالية. علانية هم يبذلون جهودهم حتى لا يمسوا بمكانة الرئيس. ولكنهم يعودون للتذكير بأن التصويت في الانتخابات كان ضد سياسة عرفات وأبو مازن، وأنه لا يملك تفويضا لعرقلة البديل الجديد، ونحن أتباع حماس: البديل.

سجناء حماس فخورون جدا في أن ربع قوات الأمن قد صوتوا لحماس، الأمر الذي سيُسهل على الحركة السيطرة على القوة الأمنية الرسمية. ومع ذلك لا تنوي حماس بالمرة تفكيك ذراعها العسكرية السرية، «كتائب عز الدين القسام». كما أنها لا تنوي دمجها في الاجهزة الأمنية الرسمية. ميليشيا حماس المسماة «المرابطون» وذراعها الارهابية «عز الدين القسام» سيكونان القوة المخلصة للنظام. سيكون بمقدورهم أن يعتمدوا عليها وأن يستَخدموها في اللحظة المواتية ضد اسرائيل وأعداء النظام. هذه الأجسام ستبقى قائمة بجانب القوة الرسمية على شاكلة حرس الثورة الايراني.

ما يطلبه سجناء حماس من اسرائيل اليوم هو بالضبط ما طلبه حسني مبارك من موفاز عندما زاره في الاسبوع الماضي: «أعطوهم مهلة من الوقت لترتيب اوضاعهم، وأنا متأكد أنك ستجد هناك واقعا مختلفا. وبالنسبة لكم ليس هناك فرق بين فتح وحماس». ولكن في اسرائيل عشية الانتخابات يرفضون الاصغاء لذلك.

اليكس فيشمان
كاتب محلل
(يديعوت احرونوت) 2006/2/17

عن طريق تمديد رسمي للتهدئة.. والالتزام باعلان «قانون واحد.. سلاح واحد وسلطة واحدة»

حماس بلورت خطة عملية سرية لتقويض جدار العزلة الدولي الذي تحاول اسرائيل والولايات المتحدة اقامته حولها

■ قبل أن يجف حبر توصية خبراء الأجهزة الأمنية لإقامة جدار عزلة حول السلطة الحمساوية، سرعان ما انهار هذا الجدار، فقد خُرق وتم تجاوزه من جميع الجهات الممكنة. ايهود اولمرت يعرف ذلك. وحتى بنيامين نتنياهو يعرف ذلك. وعمير بيرتس يعرف ايضا (وهو الوحيد الذي يعترف بذلك) وفي صميم قلوبهم يعرف قادة الأجهزة الأمنية ذلك. في وقت ما، في أعقاب الانتخابات في نهاية اذار (مارس) فان اسرائيل ستكون ملزمة بتحويل أموال للسلطة الفلسطينية وخصوصا اذا تواصل الحفاظ على الهدوء الامني. فستتواجد الآلية، وستوصف «الشفافية» وستُغرق وسائل الاعلام بصور الاولاد الفلسطينيين الجائعين.

تبلور حماس في الاسبوعين الاخيرين خطة عملية سرية تمكنها من تقويض جدار العزلة الدولي الذي تحاول اسرائيل والولايات المتحدة اقامته حولها. ووفقا لمعلومات لدى اسرائيل، فان خطة حماس تشتمل على عناصر سياسية، أمنية، واقتصادية فعلية هدفها الالتفاف على هذه الأسيجة، والشروط والممنوعات التي حُددت في الاوساط الدولية و«الاعداد» لسلطة حماس في السلطة الفلسطينية.

والخطة تشتمل على المركبات التالية: تمديد رسمي للتهدئة مع اسرائيل، الاعلان، وكأن حقيقة اجراء اتصالات بين مجالس محلية حمساوية في المناطق تجري اتصالات مع مؤسسات اسرائيلية (كالاتصال بين بلدية قلقيلية مع شركة الكهرباء الاسرائيلية) فانها تعني اعترافا غير مباشر باسرائيل. والاعلان بأن مبدأ «قانون واحد، سلاح واحد وسلطة واحدة» يُنفذ بفضل حماس وان ذراع حماس العسكرية سوف تُدمج في الاجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية، وبذلك فان كل المجموعات المسلحة الفلسطينية سوف تخضع لـ «ادارة» واحدة. والتوضيح بان مجرد اشتراك حماس في الانتخابات تشكل اعترافا غير مباشر باتفاقيات اوسلو. وهذا كله دون ان تعترف حماس بفم ملآن باسرائيل، مما سيساعد في ايقاع الرأي العام الدولي في حالة عبثية وكأن حماس اعترفت بهذا باسرائيل فعليا.

بالاضافة، فانهم يدرسون في حماس إبقاء السلطة على «الحرس الوطني» بأيدي ابو مازن، والذي هو في الاساس الجيش الفلسطيني، وبذلك ليكون اعترافا من جانبهم بأن ابو مازن هو صاحب السلطة في السلطة الفلسطينية. وفي حالة كهذه، فان ابو مازن سيكون «شهادة الصلاحية» للدعم الدولي للسلطة. وامكانية اخرى يدرسونها في حماس، وهي التنازل عن منصب رئيس الوزراء لصالح شخصية مقبولة من قبل الغرب بل وأكثر من ذلك السير في اتجاه تشكيل حكومة خبراء من نوعية «ذوي القوة» المؤيدة لحماس والذين سيعملون «بشفافية» ولكنهم سيتلقون التعليمات في الغرف الداخلية من «اسماعيل هنية» و«خالد مشعل».

وحسب هذه المعلومات، فان قادة حماس ينسقون خطتهم مع اوساط دولية وأيضا مع أوساط في العالم العربي وعلى رأسها مصر. وهي ستتضمن شفافية كاملة في المجال الاقتصادي، بما في ذلك «شفافية» تجاه «الانترنت» للاهداف التي ستقوم بانفاق المساعدات المالية الدولية عليها والتي ستقدم للسلطة الفلسطينية وبالاضافة لذلك فان استعراضا اعلاميا لحماس سوف يظهر حقيقة الاضرار التي ستحدثها المقاطعة الدولية وتوقف الدعم المالي الدولي وآثارها على المواطنين الفلسطينيين وخصوصا على الاطفال والنساء. تحدثت يوم أمس السيدة كونداليزا رايس عن التمييز الواجب عمله بين مساعدة سياسية رسمية للفلسطينيين وبين «مساعدة انسانية» وتمييز كهذا سوف يعلن اليوم في المداولات التي ستجري هنا عند اولمرت. وبعد ذلك، فان كل ما سيتبقى هو ملء هذه التحديات في سياقها، وان المال سيأتي في أعقابها.

في اللقاء الذي تم بين قادة حماس مع وزير المخابرات المصرية اللواء عمر سليمان قبل عشرة أيام تقريبا، اتضح أن المصريين بعيدون عن الخط الذي يمكن أن يلتقوا فيه مع اسرائيل بخصوص حماس. وأوضح سليمان التزامات مصر في استمرار تدخلها في الشأن الفلسطيني دون علاقة بهوية الذين يقفون على رأس السلطة الفلسطينية. وأوضح كذلك بانه ليس بنية مصر الاصرار على موضوع اعتراف حماس باسرائيل كشرط لازم لتشكيل حماس للحكومة الفلسطينية، وانه أوصى الحركة (حماس) بتمديد «الهدنة» لكي تستقر الاوضاع. وان المصريين اتفقوا مع قادة حماس على عقد «اجتماع موسع» للفلسطينيين في القاهرة بعد تشكيل الحكومة.

وكالة لتطوير فلسطين

كشفت صحيفة «معاريف» في ملحق السبت الذي نشر يوم الجمعة الماضي عن خطة لخنق الحكومة الفلسطينية ومن ثم لاجبار ابو مازن على الاعلان عن اجراء انتخابات جديدة خلال سنة. وقد نُشرت صيغ عديدة لمثل هذا المخطط. وفيما بعد اعيد نشر هذا المخطط في صحيفة «نيويورك تايمز» ولكن اتضح مؤخرا أن هذا المخطط لن يخرج الى حيز التنفيذ. فالثغرات التي حصلت في الموقف الدولي، والخطوة التركية (والتي كشف النقاب عنها هذا الاسبوع) والمساعدة المصرية، والتردد الاوروبي وخصوصا التعاون الروسي، كلها تبلور وضعا جديدا الكل يعرفه بأنه سيفرض في نهاية المطاف على الجميع وبهذه الصورة او تلك ـ ابتلاع سلطة حماس في المناطق ـ مرحليا ـ على الاقل.

بنيامين نتنياهو سار بعيدا في الايام الأخيرة في مسيرته حول موضوع حماس وان اولمرت يرد عليه بالافعال. وان الشخص الوحيد الذي يظهر فيه نظرة جوهرية في هذا الموضوع المعقد هو بالتحديد مرشح حزب العمل عمير بيرتس. «سنكون مجبرين على ايجاد حل دائم لموضوعة علاقاتنا مع الفلسطينيين». هكذا قال بيرتس لصحيفة «معاريف» واضاف: «اقترح بان نقوم بتحويل الاموال الى منظمة التحرير الفلسطينية وليس لحماس، وبذلك نبلور وضعا عكسيا تظهر فيه المسؤولية عن المجاري والبطالة فقط بايدي حكومة حماس، ومنظمة التحرير تتلقى الاموال فتتمكن بذلك من انشاء منظمات اغاثة ومؤسسات للمساعدات. فبهذا يكون انقلابا للواقع وهذا سيساعد منظمة التحرير ويمكنها من استعادة السلطة خلال زمن قصير»، هكذا يقول رئيس حزب العمل ويؤكد «بان محاولة تجويع الشعب الفلسطيني ستعمل ضدنا ويقوي حماس».

بدأ عضو الكنيست من حزب العمل، السيد افرايم سنيه، باجراء اتصالات هادئة حول اقتراح اقامة «وكالة تطوير فلسطين» والذي سيكون عبارة عن «منظمة عليا» تستطيع تلقي جميع الاعانات الدولية المختلفة. وان هذه المنظمة ستعمل بشفافية تامة وتكون على رأسها شخصية (فلسطينية) مقبولة على الغرب مثل «سلام فياض» وان هذه الاموال يتم تحويلها مباشرة الى المشاريع، للغذاء والامدادات. وبهذه الطريقة يمكن لمنظمة التحرير الفلسطينية ان تستعيد حب الجمهور الفلسطيني وبعد ذلك تستعيد السلطة ايضا.

السؤال هو، هل يواصل قادة حركة فتح رفضهم الانضمام الى حكومة مع حماس؟ فيوم السابع من شباط (فبراير) ـ الحالي ـ زار صائب عريقات مروان البرغوثي في السجن وهناك اتضح له بأن «البرغوثي» يفضل البقاء خارج الحكومة، وبالصراع مع حماس «بأساليبه» المختلفة. القيادات الشابة في فتح تفضل البقاء في صفوف المعارضة في الوقت الذي لا يحبذ فيه القدامى الشيوخ المتاجرون فقدان نعمة السلطة.

وفي الحديث مع «البرغوثي» اوصى السجين بضرورة اجراء انتخابات داخلية في فتح، وفي كل المستويات وذلك تمهيدا لانعقاد «المؤتمر العام» وبخطوات علاجية لكل التنظيم. قائمة فتح في المجلس التشريعي القادم سوف تنتخب رئيسا لها، وعلى هذا المنصب سيتنافس كل من محمد دحلان وعزام الاحمد المقرب للمخابرات العامة وان محمد دحلان يجري اتصالا مع البرغوثي في هذا الشأن.

بن كسبيت
كاتب ومحلل في الصحيفة
(هآرتس) 2006/2/17

انشاء جهاز لمتابعة مصادر التمويل كان متأخرا وغير مجد لانه نبع عن «جنون» اشخاص

اهمال اسرائيل للتحويلات المالية المتدفقة لحماس في حربها ضد الارهاب ساعد بفوز الحركة

■ «المسؤولية عن انتصار حماس الساحق ملقاة على أكتافنا»، قال في هذا الاسبوع مسؤول كبير جدا في اجهزة الاستخبارات وأردف «كنا مشغولين بملاحقة الخلايا الارهابية وأهملنا التحويلات المالية المتدفقة لحماس. هذه الاموال هي التي أكسبتها هذا التعاطف الهائل، وفي نهاية المطاف أعطينا السيطرة على السلطة الفلسطينية لحماس على طبق من فضة».

المطلعون على خفايا الأمور تذكروا في الاسابيع الأخيرة ملف التحقيق الذي جرى في قسم الابحاث في شعبة الاستخبارات العسكرية «أمان» تحت الاسم السري «ألعاب اطفال». الرائد روني الذي أصبح اليوم رئيس ساحة العمق (المسؤول عن ايران)، كان قد عُين في عام 1997 للتحقق من كيفية فوز مرشح المعارضة للرئاسة في ايران، محمد خاتمي، والذي لم يحظ بدعم المؤسسة الرسمية بـ 65 في المئة من الاصوات من دون الاكتراث بتقديرات شعبة الاستخبارات العسكرية التي توقعت نتائج معاكسة.

الاستنتاجات النابعة من ملف «العاب اطفال» وجهت انتقادات حادة للجهات الاستخبارية ودعت الى اصلاح شامل في تخصيص الموارد: التركيز بصورة أكثر على جمع المعلومات وتحليلها وربطها بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية على حساب القضايا العسكرية الميدانية. أضعنا مشاعر الشعب الايراني الداخلية ـ قرر تقرير التحقيق ـ ولذلك وصلنا الى الاعتقاد بأن رفسنجاني، مرشح المؤسسة، هو الذي سيفوز.

العبرة مما حدث حينئذ بصدد ايران لم تُستوعب، يدعي كبار المسؤولين في الاستخبارات الاسرائيلية اليوم، إثر الانتخابات في السلطة الفلسطينية. وهذا تمخض عن خطأ مزدوج: الخطأ الصغير هو أن الاستخبارات (باستثناء عبارة لرئيس الشاباك أمام لجنة الخارجية والأمن في مطلع كانون الثاني ـ يناير) لم تتوقع انتصار حماس الساحق. هذا خطأ صغير، ذلك لأن الفلسطينيين ايضا لم يتوقعوا النتيجة. حتى أن حماس نفسها فوجئت بحجم الانتصار. ولكن الخطأ الأكبر أشد جسامة: انتصار حماس ليس دينيا، واغلبية الناخبين ليسوا من المتطرفين الاصوليين. التصويت مع حماس كان نابعا في جزء منه من الاحتجاج على فساد السلطة، ولكنه في الاغلب جاء كامتنان لحماس على أنشطتها الاجتماعية والمجتمعية.

حماس في بداية طريقها كانت في الأساس حركة اجتماعية وغير عسكرية. الحركة كرست موارد هائلة على المستشفيات والمدارس ومراكز معالجة الادمان، والمؤسسات الثقافية والرفاه الاجتماعي. المال جُمع من خلال شبكات «الدعوة» وتبرعات الصدقات الممتدة في كل أرجاء العالم وخصوصا في اوروبا وامريكا. اسرائيل لم تول أي أهمية طوال سنوات كثيرة لهذه المنظومة المالية، وركزت في المقابل على احباط عمليات حماس الارهابية.

بكلمات اخرى، من فرط التركيز على الاشجار (أي خلايا عز الدين القسام والمخربين الانتحاريين ومُطلقي صواريخ القسام)، أضاعت الاستخبارات الاسرائيلية الغابة كلها (الجهاز الاجتماعي الذي أكسب حماس الحكم). وعندما بدأوا في نهاية المطاف بمعالجة الظاهرة، كان ذلك قليلا جدا ومتأخرا جدا ـ حتى في مواجهة ما يحدث في المناطق وكذلك في محاولة اقناع الدول الغربية باتخاذ خطوات ضد الاموال التي ترد منها الى هنا.

«ملحق يوم السبت» يقوم هنا بسرد مسيرة هذا الاخفاق لاول مرة الى جانب الكشف الحصري عن الهيئة التي شكلها ارييل شارون في عام 2001 لاحباط اموال الارهاب واعتراض طريقها.

كل شيء يعتمد على المجانين

على مدى السنين حتى اقامة «غلغل» (الاسم الحقيقي للهيئة السرية محظور علىَ النَشر)، لم تُهمل الاستخبارات الاسرائيلية اموال الارهاب بصورة كلية، وانما كان اهتمامها به جزئيا ومحصورا ونبع في العادة من «جنون» هذا الشخص أو ذاك، وليس من خلال اهتمام مستمر ومنظم وواسع. البؤرة كانت دائما من الزاوية الميدانية العسكرية، ولم يُسمع تقريبا النهج القائل: اذا كان المال يمول الارهاب، فهيا بنا نضبط هذا المال ونقطع طريقه، أو نركز على الشخص الذي يُمسك به.

في سنوات الستين كان المهووس في هذه المسألة دافيد (ديف) كمحي، رجل الموساد ونائب رئيس الجهاز لفترة معينة. عندما كان كمحي رئيسا لقسم الحرب النفسية، حول هذا القسم من وحدة صغيرة الى ساحة نشاط متقدة. بعد ذلك أخضعها اليه ايضا في مناصبه التالية، وبمبادرة منه قام الموساد بسلسلة عمليات ضد شبكة تمويل م.ت.ف. في سنوات السبعين أُقيمت في قسم الابحاث التابع لشعبة الاستخبارات العسكرية «أمان»، وحدة تركز على الاموال المحولة لـ م.ت.ف، ولكن لم يجر أي شيء في المجال الميداني تقريبا لهذه العملية باستثناء القيام بالمتابعة الدقيقة. احدى العمليات الوحيدة خرجت الى حيز التنفيذ في منتصف 1988 عندما قامت مجموعة من الخبراء باقتحام شبكة الحواسيب التي تربط بين قيادة م.ت.ف في تونس وممثلياتها الاقتصادية في العالم. هذا الاقتحام كشف النقاب عن دورة مالية كبيرة في حسابات بنكية كثيرة والى جانبها فساد كبير.

في وقت لاحق أقامت شعبة الاستخبارات العسكرية لجنة سرية برئاسة القاضي موشيه بايسكي، للتداول في امكانية تدمير المنظمات الارهابية عبر خنقها ماليا. تقرير بايسكي السري، أوصى بسلسلة اصلاحات، إلا أن توصياته تلك وضعت على الرف. في الجزء العملياتي تم تنفيذ سلسلة من العمليات. الموساد لم يكن يتعامل في تلك السنوات مع الجانب المالي. أما «الشاباك» فقد كان لديه قسم صغير مع محاسب واحد ومساعد. منذ توقيع اتفاقات اوسلو أهملت الاجهزة الاستخبارية الاسرائيلية الجانب الاقتصادي لـ م.ت.ف بصورة أكثر من السابق. الطرف الوحيد الذي جمع المعلومات عن المجريات الاقتصادية في السلطة كان منسق العمليات في المناطق. المهووس الدوري في هذه القضية كان ضابطا شابا باسم أودي ليفي، ومنسق العمليات كتب عددا غير قليل من التقارير حول الحركة التي أخذت تراكم قوة متزايدة تحت اسم حماس. هذه التقارير لم تتمخض عن أمور كثيرة. اسرائيل تجاهلت جهاز تمويل حماس. أموال كثيرة تدفقت الى المناطق واستثمرت بالضبط في الاماكن التي أهملتها اسرائيل ومن بعدها السلطة ـ الأيتام، الأرامل، الفقراء، المدمنين على المخدرات، المرضى، الأميون. كل من حصلوا على الاموال تحولوا الى شاكرين ممتنين لهذا الفضل.

سمسار باسم محمد صالح

في عام 1995 أُقيم في شعبة الاستخبارات العسكرية قسم خاص بحماس. هذا القسم أنتج خلال السنوات الخمس التالية عددا غير قليل من المواد التي عرضها رئيس القسم ميخائيل أمام قادة الاجهزة الاستخبارية والمستوى السياسي. في المقابل بدأوا في الموساد ايضا بالاهتمام بالقضية، وجندوا لقسم الابحاث خبيرتين اقتصاديتين. ولكن اليقظة الحقيقية جاءت من طرف «الشاباك»، حيث قام مراقب الحسابات يهودا باراليف بحث الجهاز على القيام بخطوات سريعة ضد حماس. منذ عام 1992 عندما قام رابين بابعاد 400 ناشط من حماس الى لبنان، نجح باراليف باضافة 10 سماسرة ماليين آخرين الى القائمة، وقال لكل من يريد أن يسمع أن مهاجمة المسؤولين الماليين تؤدي الى عرقلة هامة في تطور حماس.

عدد غير قليل من أقرانه اختلفوا معه في ذلك. انتحاريو حماس فجروا الباصات والمجمعات التجارية، ومُركّزو الاستخبارات طلبوا من باراليف أن يدعهم لحال سبيلهم وأن لا يوجع رأسهم بالجانب المالي لأن لديهم قنابل متكتكة يتوجب عليهم اكتشافها، والمال، مع كل الاحترام، أقل أهمية. قائد سابق في «الشاباك» قال: «باراليف كان دونكيشوت. في نهاية المطاف تخاصم مع عدد كثير من الاشخاص فرفسوه خارجا».

وبالرغم من ذلك أدت فترة باراليف في «الشاباك» الى شن عدة عمليات ناجحة من اجل القاء القبض على الوسطاء والسماسرة من حملة الحقائب المحشوة بالاموال. وكانت هناك نتيجة اخرى: توجه للولايات المتحدة واوروبا لاغلاق صنبور المال الذي يمد حماس. ولكن تجاهل اموال الارهاب لم يكن ميزة اسرائيلية فقط. في آذار (مارس) 2002 فقط إثر أحداث ايلول (سبتمبر) أمر الرئيس الامريكي الـ اف.بي.آي باقتحام عدد من مكاتب منظمات الصدقات التي كانت غطاء لشبكة جمع الاموال لحماس واغلاقها.

حسب تقارير الـ اف.بي.آي، ثلث ميزانية حماس يأتي من جمع الاموال في امريكا الشمالية وغرب اوروبا. بالمناسبة، كشفت عناصر الـ اف.بي.آي في السياق أن احدى المنظمات واسمها هولي لاند فاونديشن، قامت بتحويل جزء كبير من الاموال التي جُمعت في الولايات المتحدة، الى حماس عبر حساب سري في بنك باركليز ديسكونت، الموجود تماما بجوار وزارة العدل في شارع صلاح الدين في القدس.

أحد اولئك الذين يتردد اسمهم مرات كثيرة في مستندات الـ اف.بي.آي، هو مواطن امريكي اسمه محمد صالح. صالح اعتقل على يد الشاباك في الخامس والعشرين من كانون الثاني (يناير) 1993، عندما كانت بحوزته 97,400 دولار، واعترف أنه قام بنقل الاموال لحماس. صالح حُكم لخمس سنوات سجن، وأُخلي سبيله في تشرين الثاني (نوفمبر) 1997. ولسبب غير واضح سمح له بالعودة الى الولايات المتحدة.

الـ اف.بي.آي تشير الى حساب كان محمد صالح يملكه بصورة مشتركة مع زوجته عزيتا، في بنك «لاسال تالمان» في شيكاغو، كمصدر لقسم كبير من الاموال التي تصل الى حماس. سجلات البنك وشركات الطيران تشير الى أن محمد صالح أخرج في سنوات 1991 ـ 1992 أكثر من مئة ألف دولار لدعم عمليات حماس العسكرية بصورة مباشرة. على سبيل المثال، حدّث محمد صالح «الشاباك» عن أنه أعطى 48 ألف دولار في ايلول 1992 الى صلاح العاروري، طالب في جامعة الخليل، لشراء السلاح.

في الاسبوع الماضي بدأت محاكمة محمد صالح في الولايات المتحدة بسبب المخالفة التي ارتكبها ضد القانون الامريكي. في مركز البحث ستُطرح قضية مصداقية الاعترافات التي أدلى بها «للشاباك».

من المهم أن نذكر أن اغلبية الاموال التي تُجمع في الولايات المتحدة واوروبا قد وُجهت بالفعل لأغراض اجتماعية ولأعمال الخير. قسم صغير منها فقط هو الذي يُحوّل للارهاب. وهذه ليست مسألة مفاجئة. تمويل مخرب انتحاري ليس بحاجة إلا لقدر صغير جدا من المال. أما اقامة مركز علاج للادمان أو مسجد فبحاجة الى الكثير منه. ولكن مصدرا كبيرا في اجهزة الاستخبارات الاسرائيلية يقوم بالاعتراض على كل محاولة للفصل، ويقول انه ليست هناك حماس جيدة وحماس سيئة، وكل شيء فيها ملوث بالدم. «لو كنا نقوم بالفصل لأضفينا الشرعية على جهاز حماس المركزي الداعي الى تدمير اسرائيل. ولحسن الحظ لم نقم بهذا التمييز. ولكن ما يؤسفني هو أننا لم نفعل أي شيء تقريبا لمنع التحويلات المالية».

بعد اندلاع الانتفاضة تواصل النهج المحدود والذي يحصر الاهتمام فقط بالأموال الموجهة نحو الأنشطة الارهابية. اذا كان مخرب يحصل على المال من اجل عملية، فيجب محاولة اعتراض هذه الاموال. أما الجانب الاجتماعي من حماس فلم يكن يحظى بالأهمية.

التغير جاء بعد أشهر من دخول شارون الى ديوان رئيس الوزراء. شارون دعا اليه المقرب منه منذ فترة التصفيات في غزة في السبعينيات، اللواء (احتياط) مئير دغان، وطلب منه تشكيل هيئة جديدة سرية جدا تعمل من داخل ديوان رئيس الوزراء وتكون خاضعة اليه مباشرة للتركيز على اموال الارهاب.

شارون طلب من دغان في اللقاء الاول كشف اجهزة التمويل التابعة لعرفات وضربها، ولكن دغان قام بسرعة كبيرة بتوسيع نطاق عمله ليشمل اموال حماس. هو قام باحضار أودي ليفي من مكتب منسق العمليات في المناطق وعينه نائبا له. عندما عُين دغان رئيسا لقسم مكافحة الارهاب، واصل قيادة الهيئة الجديدة التي حُظر نشر اسمها، كما أسلفنا، وأطلقنا عليها هنا اسم «غلغل». كما عين لهذه الهيئة قائدا فعليا ليخلفه بصورة رسمَية عندما أصبح رئيسا للموساد.

في منظمة «غلغل» هذه عمل عدد من المحامين والمحاسبين. يهودا باراليف جُند كمستشار خاص. وشُكلت لهذه المنظمة هيئتان قياديتان: «القيادة الصغرى» والتي تشمل فقط ممثلين كبارا من اجهزة الاستخبارات بما فيها الموساد الذي لم يرغب ممثلوه في الاتصال مباشرة مع كل اعضاء الاطار الأكبر المسمى «القيادة الكبرى» والتي تشمل ممثلين عن وزارة العدل والمالية والجمارك وأطراف اخرى.

في هيئة القيادة طُرحت أفكار كثيرة حول كيفية عرقلة اجهزة حماس المالية. القسم الاقتصادي في قسم الابحاث في شعبة الاستخبارات العسكرية قام بدراسة معمقة من اجل فهم مجريات الأمور. الدراسة كشفت عن تحويلات مالية من الخارج الى لجان الصدقات في مدن السلطة، وكشفت عن المساعدات للأيتام والأرامل وعائلات الشهداء والمدارس والمساجد، ولم تنجح في اكتشاف فساد في حماس.

إثر الدراسة، تم اخراج منظمات حماس البارزة خارج القانون، وبدأت تُطرح أفكار حول كيفية تشويش عملها. قسم من الأفكار، وكما عودنا دغان، كان منفلتا وجامحا جدا. ممثلو شعبة الاستخبارات العسكرية في طاقم القيادة استنفروا وادعوا أنه اذا كُشف تدخل اسرائيل ودورها في اعمال شاذة، فان ذلك سيلحق بها ضررا اقتصاديا كبيرا.

«غلغل» ركزت أنشطتها في ثلاثة مستويات: المستوى الاول اعلامي، خصوصا في مواجهة وسائل الاعلام العالمية. أما في المستوى الثاني فقد أقامت عناصر «غلغل» علاقات مع اجهزة استخبارية غربية محاولة اقناعها بأن حماس تشكل خطرا مباشرة. وعبر هذه الاجهزة حاولوا تشجيع الأطراف القانونية على اتباع نفس السياسة واخراج اجهزة جمع الاموال التابعة لحماس على القانون. هذه الخطوة لقيت نجاحا جزئيا جدا. اولا، لان الامر يتعلق باجراءات قضائية طويلة. ثانيا، لانه في حالات كثيرة كان من الصعب اقناع دول اوروبا بالتحرك ضد منظمات خيرية. في اماكن معينة فقط، مثل ألمانيا، كان النجاح أكبر. وكما أسلفنا، بدأت هذه المجريات بعد أن كانت أموال كثيرة قد دخلت الى المناطق، وحماس كانت قد رسخت من مواقعها.

المستوى الثالث الذي بدأ أتباع دغان التحرك فيه كان مهاجمة اجهزة حماس في المناطق. ولكن تبين أنه حتى في داخل اسرائيل يصعب العمل ضد مؤسسات مدنية. مصدر بارز في شعبة الاستخبارات العسكرية قال: «عندما تكشف التمازج بين اموال الرفاه الاجتماعي واموال الارهاب، كانت المهمة سهلة نسبيا، ولكن في اغلبية الحالات كانت حماس حذرة من هذا التداخل، وعليه، توجب علينا أن نبرر للقاضي في برلين أو في تل ابيب لماذا نقوم بأخذ اموال مخصصة للمسنين».

ولكن المشاكل معقدة ايضا عندما تكون الامور غير متعلقة بالاجهزة القضائية. في شهر كانون الثاني (يناير) 2004 بادرت «غلغل» الى عملية اسمها «الشعلة الخضراء»، والتي دخل خلالها الجنود وعناصر «الشاباك» الى بنوك الضفة لمصادرة الاموال. ولكن هذه العملية الجريئة فشلت. العملية تعقدت واستطالت فبدأ المسلحون يصلون الى البنوك ويطلقون النار، فتم ايقاف العملية. الانتقادات الحادة في العالم أدت الى قرار بعدم القيام بمثل هذه العمليات.

«من الصعب تجميد حساب بنكي»، يوضح أحد المبادرين لعملية «الشعلة الخضراء». «بامكانك أن تضع المسدس فوق رأس مدير البنك وأن تطالبه بفتح الحاسوب لاظهار المبالغ المالية في حساب معين، ولكن ما العمل بعد ذلك؟ في عدد من الحالات قام الجنود بمصادرة هذا المبلغ نقدا، ولكن هذه الخطوة لا تخلو من الاشكال. هذا أولا يُفسر على أنه نهب للبنك. وثانيا، من الواضح أن هذا مال البنك، وليس مال أصحاب الحساب. عدا عن ذلك، كيف تقوم بمصادرة الاموال في الوقت الذي كانت فيه بعض الحسابات في جانب المدين».

في نهاية المطاف يقولون اليوم في اجهزة الاستخبارات الاسرائيلية: اقامة «غلغل» كانت مبادرة مرحبا بها، ولكنها جاءت متأخرة جدا وأُديرت على يد ثلة صغيرة. الحرب ضد اموال حماس وغيرها من التنظيمات الارهابية ذات أهمية هائلة، ومن الواجب تخصيص قدر أكبر من الموارد لها.

رونين بيرغمان
كاتب في الصحيفة
(يديعوت احرونوت) 2006/2/17